كرونولوجيا عرقلة التدقيق المالي

إعداد رازي أيوب

في مطلع عام 2020، برزت أهميّة القيام بتدقيقٍ ماليّ جنائيّ للتقصّي حول "الفجوة" الماليّة في حسابات مصرف لبنان. وإذ بدا أنّ ثمة إجماعًا سياسيًا على أهمّية هذا النوع من التدقيق "التشريحي"، وضعت عراقيل عدّة لإبقاء الحقائق المالية مستترة. ما نوثّقه في هذه الكرونولوجيا هو مسلسل هذه العوائق التي بدت بمثابة حواجز متعاقبة يتعيّن على حصان التدقيق أن يتجاوزها للوصول إلى الغاية المنشودة. بنتيجة هذه العوائق، استغرق التدقيق سنوات طويلة، فضلًا عن أنّه شابته ثغرات كبيرة تجعله أقرب إلى مقدمة للتدقيق منه إلى تدقيق متكامل. بمعنى أنّ حصان التدقيق اجتاز الحواجز، لكنه مضى في طريق مختصرة خرج منها منهكًا.

تموز-ك2-2020	تموز-ك1-2020	أول 2021-أيلول 2021	أيلول-2021-أيلول-2023
"التدقيق الماليّ الجنائيّ" أو البحث عن شركة تدقيق	**السرّية المصرفية كذريعة لحجب الحقيقة**	**عقبة الفراغ الحكومي**	**اللا تعاون واللا شفافية**
وعدت حكومة حسان دياب برزمة إصلاحات في خطتها المالية والاقتصادية، أبرزها إجراء تدقيق ماليّ جنائيّ على حسابات مصرف لبنان (قرار الحكومة في 26 آذار)، على أن يجري التعاقد مع ثلاث شركات أجنبية شركة Kroll لإجراء عملية تدقيق جنائيّ ماليّ لهذه الحسابات، وشركتين أخريين لإنفاذ مهام تتعلق بالتقييم الماليّ. في حزيران، برزت العقبة (الأولى) ومفادها أنّ للشركة فروعًا في إسرائيل، ليتم استبعادها رغم تذكير وزيرة العدل ماري كلود نجم أن لكل شركات التدقيق صلة ما بإسرائيل. في 28 تموز كلّفت الحكومة وزير المالية غازي وزني بتوقيع العقد مع Alvarez & Marsal، على أن تكون عملية التدقيق التشريحي 5 سنوات إلى الوراء أي إلى بدء عمليات الهندسات المالية، وتشمل كل حسابات "المركزي". وكان وزراء من ثنائي أمل - حزب الله تحفّظوا على الشركة على خلفية السبب نفسه الذي أدى إلى استبعاد Kroll.	سرعان ما برزت عقبة مماطلة المركزي في تقديم المعلومات بذريعة السرّية المصرفية. وقد تمثلت في إعلان مصرف لبنان رفضه إعطاء المعلومات المطلوبة من شركة التدقيق بحجة السرية المصرفية. سارع رئيس لجنة المال والموازنة إبراهيم كنعان إلى تحميل وزيرة العدل مسؤولية تنظيم عقد مخالف للقانون. من جهتها، رفضت هذه الأخيرة استنادًا إلى هيئة الاستشارات والتشريع، هذه الحجج مؤكّدة أنّ لا حاجة لتعديل القانون. في ظل هذا التراشق، أعلنت الشركة فسخ العقد بسبب عدم قبول سلامة تسليم حسابات بذريعة بالسرّية المصرفية (20 تشرين الثاني). تبعا لذلك، وجّه الرئيس (السابق) ميشال عون رسالة إلى مجلس النوّاب للتعاون في شأن التدقيق الجنائي (24 تشرين الثاني). وإذ أكّد مجلس النواب على ضرورة التدقيق الجنائي، فإنه أكد على ضرورة أن يشمل التدقيق كامل القطاع العام منعًا للاستهداف وهو الأمر الذي تخوفت المفكرة من كونه تكبيرا للحجر لمنع الوصول إلى نتيجة. بعدئذ، أقرّ المجلس (21 كانون الأوّل) تعليق العمل بالسرّية المصرفية لمدّة سنة لصالح الشركة التي تكلّفها الحكومة ولحاجات التدقيق حصرًا. اضطرّ مجلس النوّاب فيما بعد (21 شباط 2022) إلى إقرار قانون ثانٍ بتمديد رفع السرّية المصرفية للغاية نفسها إلى حين إنهاء التدقيق الجنائي.	رغم إصرار البعض على إمكانية متابعة "ألفاريز" عملها، سرعان ما غلب الرأي القائل إنّه بنتيجة فسخ العقد يتوجّب على الحكومة أن تنظّم عقدًا جديدًا معها وأنّه تاليًا يتعيّن انتظار تشكيل حكومة جديدة لعدم جواز إبرام عقد مماثل من حكومة تصريف أعمال. وقد حسم البطريرك بشارة الراعي المسألة حين حذّر من "مخطط تغيير الكيانِ"، مؤكدًا أنّ "لا تدقيق جنائي قبل تأليف حكومة" (11 نيسان 2021). وعليه، استمرّت المماطلة حتّى تشكيل حكومة نجيب ميقاتي (10 أيلول). وفي 17 أيلول وقّع وزير المالية الجديد يوسف الخليل، عقدًا جديدًا مع الشركة على أن تقدّم تقريرها المبدئي لخليل بمهلة 12 أسبوعًا من تاريخ مباشرة العمل. وقد تبيّن لاحقًا أنّ بنود العقد الموقّع في 2021 اختلف بشكل كبير عن بنود العقد السابق وفق ما بيّنه المحامي كريم ضاهر في مقال نشرته "المفكرة القانونية".	بعد إعادة تفعيل عقد التدقيق الجنائيّ، خفت الاهتمام العام بشأنه في انتظار إنهاء الشركة مهمة التدقيق، مع افتراض زوال العوائق أمامه. وفيما كان العقد وضع مهلة 12 أسبوعًا من تاريخ مباشرة العمل، أفردتْ الشركة في مقدّمة تقريرها صفحات عدّة لشرح ممارسات اللاتعاون التي اصطدمت بها وأدّت إلى إطالة أمد عملها. تمّ قطع الصمت من قبل "الائتلاف من أجل المحاسبة وعدم إفلات الجرائم المالية من العقاب" في مؤتمر عقده في جامعة اليسوعية في تاريخ 2023/1/11 ومن ثم بطلب قدمه إلى وزارة المالية في تاريخ 2023/3/31 للاستعلام عن مآل التدقيق الجنائيّ، وصولًا إلى تقديم مراجعة إلى مجلس شورى الدولة لإلزام وزارة المالية بتسليم المعلومات والمستندات المتوفرة لديها حول التدقيق. وفي 17 تموز قضى مجلس شورى الدولة بإسقاط صفة السرّية المزعومة للتقرير ومعها الحجج لعدم الكشف عنه وأهمّها أنّ الكشف يتعارض مع الأمن القوميّ الماليّ. في 10 آب الماضي، وفي إثر الإعلان عن تسليم وزير المالية يوسف خليل التقرير لرئاسة مجلس الوزراء، نشر التقرير في اليوم التالي على بعض المواقع الإلكترونية الإخباريّة.